

اتهموا في بيان مشترك الوزير بتعمد تضمين إجابته معلومات بعضها خاطئ والبعض الآخر ناقص

## المحيلان ومعرفي والهارون: العبدالله والسعدون عقدا صفقة لتشويه صورة وسمعة أعضاء «الأعلى للبتترول»

المجلس الأعلى للبتترول ارغام الجهاز التنفيذي للقطاع على توقع عقود معهم أو أن يحاول الجهاز التنفيذي للقطاع شراء ذمم أعضاء المجلس الأعلى للبتترول باعطائهم منفعة غير قانونية من خلال العقود أو المناقصات .

4 - إن الوزير في إجابته قد أشار إلى عقود إما أن تكون قد وقعت من قبل أطرافها قبل دخولهم أعضاء المجلس الأعلى للبتترول أو وقعت بعد أن انتهت عضويتهم في المجلس المذكور. ما يؤكد النتيجة التي انتهينا إليها في ما سلف من أن هناك صفقة بين طرفي السؤال والجواب لايهام القارئ بالنتيجة التي يتوقعونها.

○ **المجلس الأعلى ليس تنفيذياً وليس له صلاحية اتخاذ قرارات متعلقة بالمناقصات أو التعيينات والمختص بذلك هو مجلس إدارة مؤسسة البترول الذي يرأسه الوزير المجيب**

○ **السعدون ومن أيده وسائده من النواب يجب ان يعتذروا عما بدر منهم من مساس بشرف وكرامة واعتبار أعضاء المجلس السابقين**



5 - إن جميع العقود التي أشار إليها الوزير في جوابه قد تمت إما بعلم المجلس الأعلى للبتترول أو وفق النظم والإجراءات المتبعة في هذا الخصوص وبشفافية تامة.

وتابع البيان «عليه ولما كان السؤال الذي طرحه النائب أحمد السعدون والتمهيد الذي سبقه... وإجابة وزير النفط عنه على النحو السالف بيانه إنما يشكك في نزاهة ونزاهة في حق أعضاء المجلس الأعلى للبتترول، ويشير في جوهره إلى ارتكابهم جريمة تعدي على المال العام، وهو الأمر الذي استغلته بعض الأقسام المعرضة على صفحات الجرائد، وذلك بتوجيه ما يعتبر سبياً وقذفاً وتشهيراً في حق أعضاء المجلس الأعلى للبتترول، فإن النائب أحمد السعدون ومن أيده وسائده من النواب مطالبون بتقديم اعتذار عما بدر منهم وفيه مساس بشرف وكرامة واعتبار أعضاء المجلس الأعلى للبتترول السابقين والحاليين أو إحالة ما يدعونه جريمة إلى النيابة العامة للتحقيق مع مرتكبها ومن شارك فيها سواء بالموافقة أو السكوت عنها بمن فيهم أعضاء المجلس الأعلى للبتترول السابقين والحاليين ومروراً بمجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية وقياداتها التنفيذية. وذلك كله مع احتفاظنا بالحق في الرجوع على من أثار هذه القضية بكافة ما تسمح به أحكام القوانين».

من يفترض فيه الحنكة والخبرة الطويلة بأحكام الدستور والقوانين ومراسم إنشاء وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للبتترول واختصاصاته وصلاحياته. - والمجيب عن السؤال الذي أغفل إبداء وجهة نظره حول التشكيك في نزاهة ونزاهة يد أعضاء المجلس الأعلى للبتترول تعتمد أن يضمن إجابته معلومات بعضها خاطئ والبعض الآخر ناقص لكي يتحقق الهدف الخفي من السؤال رغم علمه وإطلاعه على جميع العقود الموقعة مع القطاع وتواريخها وكيفية اتخاذ القرار بشأنها».

وقال البيان «حيث أننا ممن كان له شرف العضوية في المجلس الأعلى للبتترول واستقلنا منه على أساس من المبادئ الوطنية، فقد ارتابنا من واجبتنا أن نضع أمام جموع شعبيتنا الكريم في ما سطرناه أدناه ما يناهز به عن التضليل:

1 - لم يتضمن مسود إنشاء المجلس أو في المواد التي حددت اختصاصاته خطراً على التعامل مع الأطراف ذات الصلة مثلما فعل المشرع في الدستور بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة أو الوزراء ومثلما فعل في قانون الشركات التجارية بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة.

2 - ينص مرسوم إنشاء المجلس الأعلى للبتترول على أن يشكل المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء وتسعة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة والاختصاص (أي خبرة واختصاص بالقطاع النفطي).

3 - إن السائل والمجيب يعلمان علم اليقين أن المجلس الأعلى للبتترول هو مجلس سياسات واستراتيجيات وليس مجلساً تنفيذياً للقطاع النفطي وليس له صلاحية اتخاذ قرارات متعلقة بالمناقصات أو الممارسات أو التعيينات أو خلافه والمجلس الوحيد المختص بذلك هو مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتي الذي يرأسه الوزير المجيب عن السؤال الذي لا يملك أعضاء المجلس الأعلى للبتترول حتى مجرد ترشيح أعضائه. فكيف يتأتى لأعضاء

اعتبر الأعضاء السابقون في المجلس الأعلى للبتترول الدكتور عبد الرحمن المحيلان وموسى معرفي وعبد الرحمن الهارون أن النائب أحمد السعدون الذي وجه سؤالاً يستفسر فيه عما إذا كان لأي من أعضاء المجلس الأعلى للبتترول أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقودهم ومناقضاتهم، ووزير النفط والإعلام أحمد العبدالله الذي أجاب عن السؤال «تعمد تشويه صورة وسمعة فئة من المواطنين قبلوا شرف الخدمة الوطنية»، معتبرين أن «من يطلع على السؤال وتاريخ طرحه ومضمون وتوقيت الإجابة عنه ممن يعي اللعبة السياسية يكشف بسهولة أن هناك صفقة بين السائل والمجيب».

وطالب الأعضاء السابقون الثلاثة في بيان صحفي مشترك «باعتذار النائب أحمد السعدون ومن أيده وسائده من النواب عما بدر منهم من مساس بشرف وكرامة واعتبار أعضاء المجلس الأعلى للبتترول أو إحالة ما يدعونه جريمة إلى النيابة العامة للتحقيق مع مرتكبها ومن شارك فيها سواء بالموافقة أو السكوت عنها».

وأوضح البيان «نشرت الصحف المحلية أخيراً إجابة وزير النفط عن سؤال وجهه النائب بمجلس الأمة السيد أحمد السعدون يستفسر فيه عما إذا كان لأي من أعضاء المجلس الأعلى للبتترول أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقودهم ومناقضاتهم.

- ومن يطلع على السؤال وتاريخ طرحه ومضمون وتوقيت الإجابة عنه ممن يعي اللعبة السياسية يكشف بسهولة أن هناك صفقة بين السائل والمجيب أحد أهدافها تشويه صورة وسمعة فئة من المواطنين قبلوا شرف الخدمة الوطنية وكانت لهم مواقفهم المبدئية ضد أهداف كل هؤلاء.

- فالسائل الذي مهد لسؤاله بما يوهم بأن أعضاء المجلس الأعلى للبتترول يحق لهم التدخل في الإدارة التنفيذية لقطاع البترول واستغلال سلطاتهم، وبما يوحي بوجود شبهات تلاعب بالمال العام وهو

التغطية وصلت إلى 67.82 في المئة وعدد كبير من مساهمي «صرح المدينة» شاركوا

## «المدينة» تزيد رأسمالها إلى 40.7 مليون والاكتتاب شهد مشاركة بنوك وشركات استثمار



حمود الصباح

أعلن نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة المدينة للاستثمار حمود الصباح عن الانتهاء من عملية الاكتتاب في زيادة رأسمال الشركة من 37.780.875 ديناراً إلى 40.706.523 ديناراً بنجاح.

وقال الصباح في بيان صحفي أن المكتتبين في الزيادة غطوا ما طرح من أسهم بنسبة تصل إلى 67.82 في المئة، لافتاً إلى أن جانباً كبيراً من مساهمي شركة صرح المدينة العقارية ساهموا في الزيادة بالنظر إلى إجمالي عدد المساهمين.

ونوه إلى أن عدداً من البنوك وشركات الاستثمار الكبرى شاركت في العملية التي انجزت على ما يرام، وسقط أقبال جيد شهدته فترة الطرح التي سبق الإعلان عنها عبر القنوات الرسمية بعد موافقة الجمعية العمومية للشركتين ووزارة التجارة والصناعة إضافة إلى الجهات الرقابية الأخرى، مشيراً إلى أن حقوق مساهمي المدينة للاستثمار ارتفعت عقب الزيادة في رأس المال بنسبة 10.8 في المئة لتصل إلى

○ **حقوق مساهمي المدينة تجاوزت 75 مليون دينار... والشركة تكون قاعدة صلبة من الأصول الجيدة**

أصولها لتصل إلى 159 مليون ديناراً ما سيؤدي إلى تقوية مركزها المالي. وأضاف أن العملية كانت بمثابة خطوة من خطوات إعادة الهيكلة التي انتهت المدينة في وقت كانت تتطلب الحاجة مواجهة التحديات والمتغيرات الحالية للاقتصاد التي جانب الاهتمام بتخفيف الأعباء والمسروفات التشغيلية في ظل مرونة في هيكلية الالتزامات الحالية والمستقبلية، حيث سيؤدي ذلك

الي زيادة فرص دخول مستثمرين جدد للشركة ما سيوسع قاعدة المساهمين.

وأكد الصباح أن هناك عوامل أدت إلى نجاح الزيادة منها على سبيل المثال تخفيف الأعباء المالية في ظل دمج القطاعات وزيادة كفاءة الاستثمارات العقارية لدى المجموعة ما يزيد من فرص زيادة الإيرادات التشغيلية، منوهاً إلى توافر عناصر مهمة منها خبرة فريق العمل لدى المدينة وتكاملها ما أدى إلى زيادة كفاءة المحفظة العقارية التي باتت الآن تحت مظلة شركة المدينة للتطوير والاستثمار.

وأشار إلى أن الشركة تتمتع بخبرة واسعة في مجال إدارة الاستثمارات العقارية وهو ما تعتمد عليه في الفترة المقبلة في عمليات تطوير شاملة لأصولها المنتشرة في عدد من الأسواق الخارجية، مبيّناً أن الشركة نجحت في وضع قاعدة صلبة سيكون لها أثرها الإيجابي خلال الفترة المقبلة، خصوصاً عقب الخروج من آثار الأزمة المالية على السوق بوجه عام.

طالب بلدية الكويت بالالتزام بالمخطط التنظيمي ودراسة احتياجات السوق الحقيقية

## صاهود: أزمة العقار التجاري هي في «الإداري مكاتب» فقط



سعود صاهود المطيري

سوف يساهم إيجاباً في رفعها إلى المستويات العادية.

وختتم صاهود بمطالبة بلدية الكويت بمراجعة الكثير من قراراتها وملفاتها التي تتسبب سلباً في القطاع العقاري عموماً وذلك من خلال الالتزام بالمخطط التنظيمي لمناطق الكويت، وكذلك الأمر بالالتزام بالاشتراطات الخاصة ببناء الأبراج التي تنص على توفير مواقف للسيارات تستوعب الأعداد الكبيرة من السيارات التي تغزو العاصمة في أوقات العمل، لافتاً إلى أن عدم تنفيذ مواقف السيارات تم بمباركة وغيض النظر من قبل بلدية الكويت حيث أن تطبيق القانون يتم حسب المزاج الشخصي لمستشاري البلدية وليس بمسطرة واحدة على الجميع، مبيّناً أن «هؤلاء تساقطوا أخيراً ما بين مزور للشهادة وصل لدرجة مستشار وزير البلدية وما بين من يروض قوانين البلدية لهصلحة خاصة يتنفذ بها وتم انتهاء عقد عمله قبل أيام والبقية القادمة بالطريق».

المسؤولية عن هذا الموضوع، مذكراً بأن منطلق السوق في العرض والطلب هو الذي يتحكم بهذا الموضوع، فبلدية الكويت عندما حولت ترخيص الأراضي التي كانت تحت مسمى استثماري إلى اداري مكاتب في مدينة الأعمال فإن ذلك تم دون دراسة واقعية واحتياج السوق ومخاطفة للمخطط الهيكلي، وتجلي هذا الأمر في دخول الأزمة المالية العالمية مرحلة التأثير المباشر على أداء الشركات وتوسعها، إضافة لضعف حركة إنشاء شركات ومؤسسات جديدة، فاصبح المعرض أكبر بكثير من حجم الطلب فاتمر هذا الأمر فانضأ تسبب في تراجع الأسعار.

واعتبر صاهود أن «التحريك الحكومي باستئجار بعض هذه المجمعات وأن كان يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح للتقليل من حدة أزمة العقار الإداري لكنه لا يمثل استراتيجياً حقيقية لإنهاء هذه الأزمة» مشيراً إلى أن انتهاء هذه الأزمة يمكن أن يكون بالعودة إلى الأصلة من المخطط الهيكلي

قال رجل الأعمال سعود صاهود المطيري أن أزمة العقار التجاري تبدأ بالأساس من النظرة التصنيفية لهذا القطاع ومن الخلط ما بين المكونات التي تنضوي تحتها، معتبراً أن التعميم في الحديث عن أزمة هو أمر ينافي الواقع والحقيقة، وأن القطاع التجاري يضم تحت لوائه عدداً من القطاعات تتمثل في الفنادق والمنجعات والمجمعات التجارية والقيصريات إضافة لاداري مكاتب حسب تصنيف بلدية الكويت، مشدداً على أن الأزمة المتداولية تتعلق فقط بهذا الأخير وهو الإداري مكاتب نظراً لزيادة المعرض على الطلب بعد دخول أبراج مدينة الأعمال سوق المعرض.

واعتبر صاهود أن المراقب للسوق «يستطيع ببساطة أن يلمس أن لا أزمة في المجمعات التجارية في مختلف مناطق الكويت وكذلك الأمر في الفنادق والقيصريات، وأن ضعف الطلب محصور على الأبراج المصنفة اداري مكاتب» محملاً بلدية الكويت

### تذكير

## دعوة لحضور

# أعيان

شركة أعيان للإجارة والاستثمار  
AYAN LEASING & INVESTMENT CO.

### اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009

يسر مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 التي تعقد في تمام الساعة 11:00 صباحاً يوم الثلاثاء الموافق 10/8/2010 في وزارة التجارة والصناعة - قاعة (أ).

كما نود التنويه إلى أن وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع إدارة الشركة قامت بإلغاء الدعوة للجمعية العمومية العادية التي كان مقرراً عقدها يوم 2 أغسطس 2010، لذا يرجى من السادة المساهمين الذين قاموا باستلام دعوات يوم 2 أغسطس 2010 التكرم بمراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستبدال الدعوات.

#### جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 والمصادقة عليه .
2. سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية .
3. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 والمصادقة عليه .
4. مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 .
5. توصية مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009.
6. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة .
7. الموافقة على زيادة رأس مال الشركة بمبلغ 10 مليون دينار كويتي عن طريق إصدار عدد أسهم 100 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد .
8. إعادة تفويض مجلس الإدارة بشراء ( 10 % ) من أسهم الشركة .
9. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م
10. تعيين / إعادة تعيين مراقبي الحسابات ( الثنائ ) للسنة المالية 2010 وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

#### جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

- 1 - الموافقة على إعطاء العجز المتراكم في ميزانية الشركة كما في 31 ديسمبر 2009 وفقاً للترتيب التالي :
  - أ- إعطاء بند الاحتياطي العام بمبلغ -/7,800,659 د.ك. ( فقط سبعة ملايين وثمانمائة ألف وستمائة وتسعة وخمسون ديناراً كويتي لا غير )
  - ب - إعطاء بند الاحتياطي القانوني بمبلغ -/10,428,044 د.ك. ( فقط عشرة ملايين وأربعمائة وثمانية وعشرون ألف وأربعة وأربعون ديناراً كويتي لا غير )
  - ج - إعطاء بند علاوة إصدار الأسهم بمبلغ -/19,603,844 د.ك. ( فقط تسعة عشر ملايين وستمائة وثلاثة آلاف وثمانمائة وأربعة وأربعون ديناراً كويتي لا غير )
  - د - تخفيض رأس مال الشركة بمبلغ -/29,672,773 د.ك. ( فقط تسعة وعشرون مليون وستمائة واثنان وسبعون ألف وسبعمائة وثلاثة وسبعون ديناراً كويتي لا غير )
- 2 - تعديل المادة ( 7 ) من عقد التأسيس والمادة ( 6 ) من النظام الأساسي ،
 

النص الحالي :	مقدار رأس مال الشركة 63,881,983 د.ك. ( فقط ثلاثة وستون مليون وثمانمائة وواحد وثمانون ألف وتسعمائة وثلاثة وثمانون ديناراً كويتي لا غير ) موزعة على 638,819,830 سهم ( فقط ستمائة وثمانية وثلاثون مليون وثمانمائة وتسعة عشر ألف وثمانمائة وثلاثون سهم ) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية .
النص المقترح :	مقدار رأس مال الشركة 34,209,210 د.ك. ( فقط أربعة وثلاثون مليون ومائتان وتسعة ألف ومائتان وعشر ديناراً كويتي لا غير ) موزعة على 342,092,100 سهم ( فقط ثلاثمائة واثنان وأربعون مليون واثنان وتسعون ألف ومائة سهم ) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية . وذلك بعد موافقة الجهات المختصة .
- 3 - تعديل المادة ( 7 ) من عقد التأسيس والمادة ( 6 ) من النظام الأساسي ،
 

النص الحالي :	مقدار رأس مال الشركة 34,209,210 د.ك. ( فقط أربعة وثلاثون مليون ومائتان وتسعة ألف ومائتان وعشر ديناراً كويتي لا غير ) موزعة على 342,092,100 سهم ( فقط ثلاثمائة واثنان وأربعون مليون واثنان وتسعون ألف ومائة سهم ) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية .
النص المقترح :	مقدار رأس مال الشركة 44,209,210 د.ك. ( فقط أربعة وأربعون مليون ومائتان وتسعة ألف ومائتان وعشر ديناراً كويتي لا غير ) موزعة على 442,092,100 سهم ( فقط أربعمائة واثنان وأربعون مليون واثنان وتسعون ألف ومائة سهم ) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية . وذلك بعد موافقة الجهات المختصة .

**شركة أعيان للإجارة والاستثمار**

لاستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة وحدة سجلات المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة برج أحمد - الدور الخامس، هاتف: 22464585 - 22464565

خلال أوقات العمل الرسمي من الأحد إلى الخميس من الساعة 8:00 صباحاً إلى 2:00 ظهراً

**تكاليفه الإجمالية 12 مليون يورو**  
«تعمير» تبدأ قريباً ببناء فندقها في المغرب

كتب محمد الجاموس |

توقع نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة تعمير للاستثمار العقاري أن تبدأ الشركة في عمليات البناء لفندقها في مدينة طنجة المغربية الأسبوع المقبل.

وأوضح المصدر في تصريح خاص له «الرائي» أن المقاول الذي سيفوز بمناقصة البناء سيبدأ البناء فور معرفة نتائج العطاء الذي قدمته الشركة.

وأضاف أن الفندق يقام على أرض مساحتها 5 آلاف متر مربع كانت الشركة اشترتها في مدينة طنجة، بقصد بناء فندق عليها، سيكون تحت اسم رامادا ألتور، منوهاً بأن التكاليف الإجمالية للمشروع تبلغ نحو 12 مليون يورو، وتوقع أن ينتهي العمل به بحلول نهاية العام المقبل.

وكانت شركة تعمير وقعت عقد بيع مجمع أبراج التعمير في بنيد القار إلى شركة المصالح العقارية بقيمة 21 مليون دينار، وأعلنت الشركة أنها ستحقق 1.77 مليون دينار ربحاً من هذه الصفقة بفرض أن تكون سجلت في نتائج الشركة في الربع الثاني من السنة المالية الحالية.

«سميراميس» تقدم أفضل العروض لشراء «الاستثمارات العربية للتعمير»

القاهرة- من علا بدوي |

أوقفت إدارة البورصة المصرية التعامل على أسهم شركة الاستثمارات العربية للتعمير لحين الموافقة بما أسفرت عنه عملية فتح المقاريف المقدمة من الشركات التي تنافس على صفقة شراء حصة حاكمة في الشركة.

وكانت شركة «سميراميس للفنادق» قد أعلنت أمس عن شراء حصة حاكمة في شركة «الاستثمارات العربية للتعمير»، التي تبلغ 63.48 في المئة والتي تمثل حصتي بنك الاستثمار العربي والبنك المصري الخليجي.

وقالت مصادر قريبة الصلة من الصفقة إن البنك العربي الأفريقي (المستشار المالي ومدير الطرح للصفقة)، قام بفض المقاريف المقدمة من الشركات التي تنافسة على الصفقة الأسبوع الماضي، وكان العرض المالي المقدم من «سميراميس» أعلى العروض بعد منافسة شرسة مع إحدى الشركات الإماراتية، وافضاً الإفصاح عن قيمة العرض الذي قدمته «سميراميس»، متوقعاً الإعلان عن الفائز بالصفقة خلال الأسبوع المقبل.